

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مداخل وآليات تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

Approaches and mechanisms for activating the democratic in the Arab

صحراوي شهرزاد *

جامعة محمد البشير الابراهيمى كلية الحقوق والعلوم السياسية (الجزائر)، مخبر العدالة السيبرانية

Chahrazed.sahraoui@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/12

* المؤلف المرسل

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعا هاما مازال محل نقاش بين الأكاديميين العرب وغيرهم ، ويتمثل في كيفية تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ومواجهة المعوقات المختلفة (الفكرية السياسية، القانونية ، الثقافية ،الاقتصادية ،الاجتماعية) التي حالت وتحول دون تحقيقها.

وحسب الدراسة يتم تحقيق نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بتفعيل مجموعة من المداخل والآليات المتنوعة والمتكاملة ،تهدف اولا الى صياغة اطار نظري يشمل منظومة متكاملة من الافكار والمبادئ والقيم الموائمة لخصوصية الدول العربية وظروفها ،وذلك من خلال مدخل تحديد الفكر السياسي العربي، كما تهدف ثانيا الى تنزيل هذا الاطار النظري في الواقع ،وذلك من خلال تفعيل المدخل السياسي والمعياري والمؤسسي الى جانب المدخل الثقافي والاقتصادي الاجتماعي وكذا تفعيل دور آليات المجتمع المدني و الاعلام وتحقيق التكامل بينهما لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي ؛ الفكر السياسي ؛ الاصلاح السياسي ؛ الثقافة السياسية ؛ المجتمع المدني .

Abstract :

This study deals with an important topic that is still under discussion between Arab academics and others, which is how to activate the democratic transition process in the Arab countries and face the various obstacles (intellectual , political, Legal , Cultural , Economic and social) that prevented and prevented its achievement .

According to the study, the success of the democratic transition process in the Arab countries is achieved by activating a set of diverse and integrated approaches and mechanisms aimed first at formulating a theoretical framework that includes an integrated system of ideas, principles and values adapted to the specificity and circumstances of the Arab countries, through the entrances to the renewal of political thought .

It also aims secondly to implement this theoretical framework in reality, by activating the political, normative and institutional approach, along with the economic and social approach, in addition to activating the role of the mechanisms of civil society and the media, and achieving integration between them for the success of the democratic transition process.

Keywords: Democratic transition; political though; Political reform ؛legal reform; culture politics ؛ Civil society.

مقدمة:

عرف العديد من الدول العربية موجة الانتقال الديمقراطي في الفترة الممتدة ما بين منتصف السبعينات و بداية الثمانينات من القرن المنصرم ،حيث أخذت بتطبيق مبادئ الديمقراطية بدرجات متباينة حسب طبيعة كل نظام سياسي وخصائصه ،وفي العموم وبعد فترة زمنية طويلة كشف واقع تطبيق الديمقراطية بها عن الاخذ بديمقراطية الواجهة القائمة على الشكلية والصورية .

هذا ما انعكس سلبا على مختلف جوانب الحياة ،ودفع بالعديد من الشعوب العربية الى الثورة ورفع مطالب التغيير والإصلاح ،حيث انفجرت اولى ثورات الربيع العربي في تونس عام 2011 ثم توالى بعدها في العديد من الاقطار العربية كالمغرب ،مصر و ليبيا ،اليمن ، الجزائر ...،وقد تشابهت مطالب الشعوب العربية وتمحورت في الغالب الاعم حول مطلب الحرية السياسية وتطبيق مبادئ الديمقراطية .

تباينت نتائج ثورات الربيع العربي من دولة عربية الى اخرى فمنها من انهارت بها الأنظمة السلطوية القائمة وتم اعادة بناء نظم سياسية جديدة بها مثل (تونس ، مصر)،ومنها من حافظت بها النظم السياسية القائمة على استقرارها واكتفت بإحداث تعديلات دستورية وقانونية واجتماعية واقتصادية امتصت بها غضب الشعب و اخمدت الثورة بها (المغرب) .

رغم ما حققته الثورات العربية من مكاسب ديمقراطية ولو بصورة متباينة بين الدول العربية ،إلا ان نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية مازال يعاني من معوقات تحول دون نجاحه في الوطن العربي هذا ما يستوجب ايجاد نموذج ديمقراطي يراعي خصوصية المجتمعات العربية وظروفها المختلفة ويساعد في نجاح عملية الانتقال .

وعليه ،تهدف هذه الدراسة الى المساهمة في وضع نموذج لتفعيل عمليات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية من خلال وضع جملة من المداخل والآليات ، التي تراعي خصوصية الدول العربية وظروفها ،وتتمثل في مدخل تحديد الفكر السياسي و المدخل السياسي والمعياري ،بالإضافة الى تفعيل دور آليات المجتمع المدني و الاعلام ،الى جانب تناول دور المدخل السوسيولوجي والاقتصادي والاجتماعي .

الاشكالية العامة :

ماهي الخطوات والترتيبات الواجب اتباعها لتفعيل دور المدخل الفكري والسياسي المعياري والثقافي والاقتصادي الاجتماعي كنموذج متكامل مع آليات المجتمع المدني و الاعلام هدفه تحقيق نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ؟

وعليه نفكك الاشكالية الرئيسية الى تساؤلات فرعية كالتالي :

- كيف تساهم مداخل الاصلاح الفكرى والسياسي و القانونى المؤسسي في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ؟

- كيف للمجتمع المدني والإعلام ان يساهما في تحقيق نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ؟

- ما دور المقربب السوسولوجي والمدخل الاقتصادي الاجتماعي في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ؟

من اجل الاجابة على هذه الاشكالية تقسم الدراسة الى ثلاث مباحث ، حيث يتناول المبحث الاول الاصلاح الفكري والسياسي والمعياري مداخل لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ، اما المبحث الثاني فيتناول دور آليات المجتمع المدني و الاعلام في تفعيل الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ، أما المبحث الثالث فيتناول تفعيل المدخل السوسولوجي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية .

المبحث الأول: المدخل الفكري والسياسي والمعياري أساس نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية.
ان نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية تستلزم الاخذ بعدد من المداخل اهمها المدخل الفكري و السياسي والمقاربة المعيارية (الإصلاح القانوني والمؤسسي)، قصد مواجهة المشاكل الهيكلية الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي بالدول العربية .

المطلب الأول: تجديد الفكر السياسي أساس تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

يمثل الفكر السياسي الجانب النظري للتحول الديمقراطي في أي مجتمع ، فلا يمكن إحداث انتقال ديمقراطي أو تنمية سياسية في ظل غياب فكر سياسي إيجابي يتميز بارتباطه الدائم بالتطور الذي شهدته المجتمعات والظروف التي مرت بها ودفعتها إلى طرح وابتكار أفكار سياسية متنوعة كانت محل جدل ونقاش واسع ، وكانت أيضا موضع التجربة باستمرار¹.

الفرع الأول: واقع الفكر السياسي العربي (مشكلات الفكر السياسي العربي)

يعانى الفكر السياسي العربي عددا من المشكلات التي أدت الى تأزمه وعجزه عن المساهمة في تفعيل عمليات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ، ويعود سببها اولا حسب محمد جابر الانصاري وابن خلدون الى الظروف المجتمعية التاريخية التي عاشتها الكيانات السياسية العربية ، حيث تأثر بناء الفكر السياسي العربي بالتراث السياسي الاوربي الحديث والمعاصر ، أي انه تشكل اولا و اخيرا كتأويل لهذا التراث ، وليس كانعكاس لواقع المجتمع العربي ولهمومه السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمثل الأساس الذي يجب الانطلاق منه لبلورة فكر سياسي مستقل له أسس وآليات من نتائج الواقع².

هذا ما أدى الى تأزم وضع الفكر السياسي العربي ، حيث نجده يمزج ويزوج في داخله بين منظومتين سياسيتين غير متوافقتين لا من حيث الاهداف والمرامي ، ولا من حيث السياقات السوسيو تاريخية³ ، كما أدى الى ظهور مشكلة الاغليط المنهجية ، اتي تمثلت في مجموعة من الثنائيات الزائفة في الوعي العربي المعاصر ، كثنائية العروبة والاسلام ، والرجعية والتقدمية والنهضة والانحطاط ، والمجتمع الديني والمجتمع المدني ، وما ينبثق عن هذه الثنائيات المزيفة من قضايا وتفرعات أكثر زيفا وبعدا عن الواقع⁴.

الى جانب ما سبق ، يعانى الفكر العربي من فشل انتاج دراسات نظيرية للانتقال الديمقراطي ، وهذا راجع لتبنى مثقفو الفكر العربي والاسلامي في الغالب منظورا دفاعيا تجاه الهوية الثقافية ورفضوا التعامل مع منطقتهم

باعتبارها جزءاً من كل عالمي، في حين الباحثين الغربيين توجهوا الى تنزيل نظرية التحديث الليبرالية على المنطقة ككل.⁵

وعليه، لا بد من إعادة بناء فكر سياسي عربي ينطلق من الداخل ويراعي الخصوصية بهدف تحقيق النجاعة المنشودة، ذلك أن تخطي وتجاوز التأخر التاريخي لا يتحقق بالاقتباس فقط من القيم والأفكار الغربية سياسية كانت أو ثقافية أو حتى فكرية، بل يتحقق بالحس النقدي والوعي بفرق السياقات.⁶

الفرع الثاني: خطوات تجديد الفكر السياسي العربي و الاسلامي كأساس لعملية الانتقال الديمقراطي

ان وضعية الفكر السياسي العربي المتأزمة تدفعنا الى ضرورة التفكير في احداث ثورة فكرية في العالم العربي هدفها المساهمة في انجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، حيث على العقل السياسي العربي إنتاج فكر سياسي يراعي خصوصية المجتمعات العربية والتطورات الحاصلة في مختلف المجالات .

ولتحقيق تجديد الفكر السياسي العربي الاسلامي لا بد من الدخول في عصر التدوين الثاني فالعصر السابق ادى ما اذاه واستنفذ مهامه واجاب على اشكالية العصر الوسيط، وهذا لن يتحقق إلا بثورة معرفية يقودها علماء وفلاسفة جدد يقومون بالتنظير لعملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية .

ومنه على المفكرين والفلاسفة العرب والمسلمين انتاج نظريات جديدة مفسرة للانتقال الديمقراطي بما يتوافق وخصوصية البيئة العربية، ومنها اعدة بناء علم الانتقالات الديمقراطية جديد في العالم العربي بما يستجيب لطابع العالمية من جهة ومن جهة اخرى التعددية الثقافية والحضارية في المجتمع العربي ومن منظور مقارن، فبراديع المفاهيم والمصطلحات ونظريات الانتقال الديمقراطي هي أداة مفيدة لدراسة الانتقال الديمقراطي، لان البحث في عملية الانتقالات الديمقراطية يتطلب تبني نموذج معرفي عربي دون الاسترشاد بنموذج معرفي غربي تكون بدليل وخريطة عربية ترسم حدود الانتقال الديمقراطي من حيث القضايا ذات الاهتمام بوحدات التحليل وتوعية العلاقة بين النظريات والواقع العربي الذي يعاني منذ القدم من الاستبداد وسلطة الاكراه والقوة.⁷

وهذه النظريات لا بد ان أن تقوم على جملة من المبادئ ذكرها المفكر الدكتور محمد الطالبي في ندوة الانتقال الديمقراطي بتركيا تحت عنوان "معايير الانتقال الديمقراطي"، وتمثلت اهمها في مبدأ التصالح والمشاركة الوطنية بين جميع مكونات و اطياف المجتمع العربي علمانيين وإسلاميين وسنيين وشيعة وعرب وأمازيغ والمجتمع المدني والحكومي والحزبي هذا المبدأ الاساس.⁸

وهذا المبدأ لن يتحقق إلا بالكف عن محاولات تغيير بنية المجتمع و هويته الحضارية و دراسة هذه البنية والهوية كمعطى تاريخي حضاري منجز غير قابل للتحويل أو التبديل في المدى السياسي المنظور، وبالتالي بدء دراسة جدية لمكونات هذه الهوية كمعطى ثابت و الاستفادة إلى أكبر قدر ممكن مما تتيحه هذه المكونات في بناء رؤية واقعية معاصرة للحياة العربية.⁹

الى جانب استيعاب فكرة أن المجتمع هو الذي يجب أن ينتج فكره السياسي لتحقيق الفعالية والتأثير وكذا النجاعة المطلوبة، وتجاوز الهوة بين تصور النخبة لنموذج المجتمع الذي تريد أو النظام السياسي الذي تسعى إليه وبين تصور المجتمع للنموذج الذي يريد أن يكون عليه أو عن نموذج الدولة التي يريد.¹⁰

الى جانب ضرورة الايمان بمبدأ الشراكة الحضارية الايجابية بيننا وبين مختلف الحضارات المحيطة بالدول العربية، وهذا مبدأ اساسي يجب ان يخترق كل قضايا و اجراءات الدول العربية وذلك لان خط التطور التاريخي ليس خط مستقيماً بل خط حلزوني صاعد هابط نازل مقبل منكسر .

بالإضافة الى ماسبق ،لابد من نحت المفاهيم المركزية في علم السياسة ،اهمها نظرية الدولة وتحريرها من الفكر القديم لتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي، ولعل نموذج الدولة المدنية الخالصة كما رأى محمد الطلابي هي الاصلح للدول العربية ،فهو النقيض الطبيعي للدولة المتسلطة وإذا كانت الدولة التسلطية هي دولة الصوت الواحد ونفي التنوع ،فان الدولة المدنية هي دولة الاصوات المتعددة والتيارات المتحورة ،وفي ذلك تتحقق فكرة المجتمع المدني¹¹ .

المطلب الثاني: الاصلاح السياسي والمعياري مداخل لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

هناك مداخل ومقاربات مركزية تسعى الى طرح اشكالية الاصلاح انطلاقاً من تصورهما لطبيعة الازمة التي تعيشها الدول العربية والتي تعيق تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي وتتمثل اولاً في الاصلاح السياسي ،والثانية في المقاربة المعيارية (الاصلاح القانوني ،الاصلاح المؤسسي) .

الفرع الأول: الاصلاح السياسي .

إن اقتراح الاصلاح السياسي في الدول العربية لن يكون في معزل عن نوع الازمة السياسية التي تعاني منها وتعد أول و اهم خطوات الاصلاح السياسي اجراء تعاقدي سياسي يعكس ارادة الاطراف السياسية المتعاقدة بأهمية احداث الانتقال الديمقراطي و انعكاساته الايجابية على مختلف مجالات الحياة ،ويأتى التعاقدي السياسي بعد اجراء حوار وطني عام يشمل مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية للاتفاق على حد ادنى للحوار اللاحق مع الطرف الرئيسي الذي تمثله السلطة الحالية وتصحيح الإختلالات التعاقدية الكبرى سواء الدستورية والسياسية الاقتصادية ،الاجتماعية¹² مع التوافق على مجموعة من المنطلقات والبناءات والمرجعيات والمبادئ التي من شأنها أن تؤسس لعملية الانتقال الديمقراطي في سياق تحصين مطالب ومكاسب الثورات.¹³

ويكون التوافق بإتباع منحني يتمثل المنحى الاول في منحى مجتمعي افقي يتم التعاقد فيه بين اطراف وقوى وفعاليات المجتمع على اطار عام للدستور ،اما المنحى الثاني فيتمثل في منحى تعاقدى عمودى يتم بين الدولة والمجتمع تكون فيه سلطة التقرير والتشريع والتقويم والتنفيذ للمجتمع عبر مؤسساته التمثيلية المدسرة ،ويسود فيه القانون ،ويسمو فيه القضاء ،وتضمن فيه الحريات الاساسية ويقطع فيه بشكل نهائي مع اية محاولة لدسرة الاستبداد ،وتفصل فيه السلط وتتوافق فصوله مع الاطار المرجعي العام الذي على أساسه تتم الهندسة الدستورية بكاملها¹⁴ .

الفرع الثاني: المقاربة المعيارية وتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (اصلاح الهيكل القانوني)

تتأسس المقاربة المعيارية على وجود فجوة بين الواقع والهيكل القانوني المنظم له،وعليه فإن مدخل الاصلاح يكمن في تجسير هذه الفجوة من خلال اصلاح المنظومة القانونية وذلك عبر مستويين ،الاول يتعلق بالقانون الاساسي والثاني يرتبط بالمنظومة القانونية¹⁵ ،والثالث يتعلق بالإطار المؤسسي .

أ-الاصلاح الدستوري: (القانون الاساسي)

يعانى الدستور في الدول العربية ،اما من غياب كامل في الحياة العربية او في نظام الدولة ،والغياب ذاك إما غياب مادي للدستور في عدد من الاقطار العربية ،وإما غياب سياسي مع حضور اسمي - في عدد اخر منها .. فان القسم الاعظم منها يتمتع بدساتير منذ فترات سابقة ،لكن مشكلة تلك الدساتير في امرين ،اولهما انها ممنوحة اي لا تصدر عن هيئة تأسيسية ،وثانيهما انها صورية لا يجري احترام احكامها ،وليس يغير من هذه الحقيقة انها تعرض على استفتاءات شعبية عامة ،اذ لا احد جادل في ان ارادة الشعب هي اخر ما تحترمه النخب الحاكمة في الوطن العربي ،وان نتائج التصويت على تلك الدساتير كما في الانتخابات هي تبعا لذلك ،غير ذات حجية وليس يمكن الاطمئنان الى مصداقيته ¹⁶.

وعليه لابد لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية من الاهتمام بتعديل الدستور باعتباره آلية من آليات الديمقراطية لضمانها واستمراريتها وممارسة السلطة وتحديد العلاقات بين مكونات السلط والحفاظ على الثوابت والمبادئ الديمقراطية لكونها غاية في ذاتها وليس وسيلة لتركيز الحكم ،فالدستور لم يعد في قلب التعريف الاجرائي و المسطري للديمقراطية بل ايضا واجهة مؤسسية لمسلسل الديمقراطية من خلال علاقة القوة التي تحكم عملية الانتقال الدستوري وطبيعة الاجوبة والهندسة المؤسسية التي يقدمها في مرحلتى الانتقال والدعم الديمقراطي ¹⁷. وفي ظل ذلك لابد من الاهتمام بالمعمار الدستوري للدول العربية ،ومن بين اهم مواضيعه معالجة قضية الحقوق المدنية والسياسية،النظام التمثلي ،بالإضافة الى تكريس مبدأ التداول السلمى على السلطة وتحقيق المشاركة السياسية بما فيها المشاركة السياسية للمرأة.

الى جانب ما سبق ،يجب تضمين الوثيقة الدستورية المتفق عليها لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي اعادة تنظيم الحقل السياسي العربي بالمعنى الحديث ،فنحن اما امام مجال منعدم او مجال تقليدي ،او مجال حديث صوريا ، وبسبب غياب هذا المجال او تقليديته او صوريته فان تناقضات المجتمع -وهي طبيعية وموضوعية - لا تعبر عن نفسها تعبيرا سياسيا بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة ،اي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في نفس الان ¹⁸.

كما يجب على الدستور الجديد أن يضمن تحديد مصادر الشرعية داخل الدول العربية ،التي مازالت تعتمد على مصادر تقليدية تستند الى القبيلة او العشائرية او العائلية او المذهبية ،الى شرعية حديثة هي الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد والاختيار الحر والتمثيل النزيه ¹⁹.

ب-اصلاح المنظومة القانونية :

على الدول العربية ان تعمل على مراجعة القوانين المعمول بها داخل مؤسساتها المختلفة والقيود المفروضة وان توازن بقدر المستطاع بين اعتبارات ومتطلبات العدالة و الرشادة الاقتصادية ،وبين ما تسعى الى تحقيقه من اصلاحات في جميع المجالات ²⁰.

حيث يتم اصلاح المنظومة القانونية بتوفير ضمانات أكثر في مستوى ممارسة الحريات العامة والخاصة من خلال ثلاث طرق إما بحذف النصوص القانونية التي اصبحت لا توائم التطورات الحديثة التي يعيشها المجتمع او

عن طريق تعديل النصوص القانونية الموجودة لتواكب المستجدات والتغيرات المختلفة داخل المجتمع، أو عن طريق اقتراح نصوص جديدة²¹، ومن أهم هذه القوانين (قانون الأحزاب السياسية والانتخابات).

الفرع الثالث: الإصلاح المؤسسي كآلية للإصلاح السياسي

تذهب المقاربة المؤسسية إلى التشديد على كون المدخل الحقيقي للإصلاح لا يكمن فقط في تحقيق الإصلاح الدستوري والقانوني بل بإصلاح الهيكل المؤسسي لبناء مؤسسات رسمية قوية تضمن أدائها الديمقراطي السليم الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه²².

ولأجل بناء مؤسسات سياسية تنفيذية تشريعية قضائية قوية، لابد من تكريس مبدأ الفصل بين السلطات بتحديد اختصاصات كل سلطة ومنع هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الاهتمام باستقلالية السلطة الثالثة القضائية لتحقيق دولة القانون، حيث أن دولاً لا تتمتع بقضاء مستقل مثل دولنا العربية، تجد نفسها محرومة من المرجعية القانونية التي تسهر على حماية القانون والحريات وتقضي في المنازعات المدنية والسياسية، وتنظيم التوازن بين السلطات ثم بين الحكام والمحكومين²³.

المبحث الثاني: المجتمع المدني و الإعلام لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي

لاستكمال عملية تفعيل الانتقال الديمقراطي في الدول العربية لابد من الاهتمام بالمجتمع المدني و الإعلام إلى جانب الإصلاح المعياري والمؤسسي، فالمجتمع المدني يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الانتقال الديمقراطي فهو همزة الوصل بين النظام السياسي والمواطنين، كما يقوم بدور التنشئة السياسية ونشر قيم الديمقراطية أما الإعلام فيمثل السلطة الرابعة في الدولة، ويعتبر واسطة التواصل الأساسية مع جمهور وقواعد العمل الوطني خاصة بعد أن تخطى الإعلام وظيفته التقليدية كوسيلة تواصل وتخطب وصار نمط لإنتاج الخطاب السياسي لا توزيعه فقط.

المطلب الأول: المجتمع المدني آلية لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي

تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بعجزها من جملة من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تأدية مهامها والمساهمة في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي، فرغم حداثة بنائها المؤسسي نجد أغلبها تعمل من خلال الأطر أو القيم التقليدية، فالكثير من التنظيمات القائمة في بعض الأقطار العربية ان هي إلا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرفية أو المذهبية المختلفة²⁴، إلى جانب انشغال بعضها بالصراعات الدائرة بين فصائله الداخلية، فضلاً عن طبيعة القوانين الرسمية المتحكمة في حركتها بجانب ضعف التمويل، كلها أسباب تحد من إمكانية أن تلعب هذه المنظمات أدواراً متزايدة في السعي إلى تحقيق الإصلاح المنشود²⁵.

ولأجل تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي بالدول العربية لابد من اتباع استراتيجية شاملة تقوم على ثلاث جوانب أساسية، وهي:

الفرع الاول - استراتيجية الإصلاح على صعيد الثقافة والمجتمع :

تستهدف استراتيجية الإصلاح على صعيد الثقافة والمجتمع الرفع او الارتقاء بتطوير رأس المال الاجتماعي والثقافي للمجتمع والجماهير ،حتى تكون قادرة على المشاركة بفاعلية في مختلف مجالات الحياة والمجتمع ،وهو ما يعنى جعل المجتمع والجماهير اكثر قدرة و اكثر فاعلية ²⁶.

ولتكريس الفكر الثقافي لابد على الدولة ان تعمل على تقليص نسبة الامية بتطوير انظمة التعليم وتوجيه الجهود باتجاه الارتقاء بأوضاع الطبقة المتوسطة ،فهذه الاخيرة تشكل الوعاء الاخلاقي للمجتمع كما تشكل ايضا اطار الثقافة الحديثة ومنظومات القيم الملائمة لتحديث المجتمع ،ثم انما الطبقة التي يمكن أن تتحمل اعباء التحول الديمقراطي بامتياز ²⁷.

ضف الى ذلك يتطلب الإصلاح على الصعيد الثقافي نشر الثقافة الديمقراطية ،والتي تساهم في نشر قيم المواطنة والتسامح والقبول بالآخر ومبدأ المشاركة ،حيث لابد أن تعمل آليات التنشئة في مجتمعنا على تطوير ليس فقط الانسان الاجتماعي او الانسان السياسي بل ايضا الانسان المشارك بايجابية ،ذلك يتحقق من خلال آلية العمل الاهلي الذي يمكن ان يقوم به المجتمع المدني عامة والمنظمات غير الحكومية خاصة ²⁸.

الفرع الثاني - الإصلاح على صعيد النظام السياسي والدولة :

تعانى مؤسسات المجتمع المدني العربية من عدم استقلاليتها وهيمنة الدولة عليها ،حيث تصبح منابر للإيديولوجية والفكر السائد وتصبح القاعدة المقلوبة هي ان يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة عوضا عن ان تكتسب هي شرعيته من المجتمع ،وتغلب الايديولوجيا على الجوانب المهنية او الفكرية والجوانب المطلوبة لمن تمثله هذه المنظمات ،وبذلك تصبح هذه المنظمات واجهات للدولة اكثر منها واجهات للقطاع المهني او الثقافي او النسوي او الحقوقي المعنى وتشكل هذه المنظمات لونا سياسيا واحدا هو لون النظام ²⁹.

ولتحقيق استقلالية المجتمع المدني ومساهمته في تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي على النظم السياسية العربية ان تتخلى على طابعها الابوى ،وعليها أن تدرك أن القبلية و الابوية ولى زماخا ،ونحن نعيش الان في عالم المجتمع المدني ،عالم المؤسسات... كما عليها اذا أرادت السؤدد لمجتمعاتها أن تدع جماهيرها تؤسس مجتمع المؤسسات ³⁰. كما يجب على الانظمة السياسية العربية توفير الشروط الموضوعية لإصلاح حالة منظمات المجتمع المدني ومن هذه الشروط أن تصبح الثقافة والتربية المدنية من المقررات الاساسية التي ينبغى أن تدرس للأبناء في مختلف المراحل التعليمية ،و من المفيد ان تقلع الانظمة السياسية عن ممارسات اصبحت الان خارج التاريخ ،كإصدار القوانين المقيدة لحركة او ملاحقتها بالإجراءات الامنية السلبية والخشنة كالقبض على قياداتها وتوجيه الاتهامات اليها انتقاما لمعارضيتها ،او غلق مقراتها أو اشاعة الفوضى في مؤتمراتها ³¹.

ومن جهة اخرى على النظم العربية السهر على وضع اطر دستورية وقانونية تتضمن جملة من المبادئ الضمانة لحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية مهما كان طابعها السياسي او الاجتماعي او الثقافي او الاقتصادي ،وكذا ضمان حريتها في التمويل والحركة ³².

ان هذه الاجراءات السابقة الذكر تساهم في تكوين منظمات مجتمع مدني مستقلة تمارس عملها بكل حرية واستقلالية عن السلطة بتطبيق علاقة تكاملية تخضع لسيادة القانون ،فمطلب الاستقلالية هو من أهم شروط نمو وتطور المجتمع المدني حتى يبقى بعيدا عن هيمنة النظام السياسي .

الفرع الثالث - الاصلاح على صعيد مؤسسات المجتمع المدني :

ان جزءا كبيرا من جهود الانتقال الديمقراطي ينبغي ان توجه الى اصلاح منظمات المجتمع المدني ،حتى تصبح آليات فعالة ومساهمة في تحقيقه ،وذلك يبدأ بترتيب البيت الداخلي لها من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات تقوم على نشر ثقافة الديمقراطية داخليا من خلال تكريس المساواة بين الاعضاء وتطبيق مبدأ التداول على الزعامة ،والمساءلة ،وكذا تأهيل اعضائها وتكوينهم .

ويتم تأهيل وتكوين اعضاء المجتمع المدني من خلال زيادة التدريب عن طريق توسيع نطاق الفئات المستهدفة من التدريب فمع استمرار التركيز على فئة العاملين في المنظمات ،ينبغي اعطاء اهتمام كبير لفئتين اخريين (المنتخبون و الاعضاء) ،وتصميم برامج تدريب تتلاءم مع مسؤوليات كل منهم النهوض برسالة المنظمة .

كما يجب على منظمات المجتمع المدني أن تضع قوانين داخلية تكرر المبادئ الدستورية والمبادئ الديمقراطية ففي كثير من الاحيان لا تقوم مؤسسات المجتمع المدني العربي على اساس القانون فقط بل على علاقات الزبونية وبالطبع فإن تصور مجتمع مدني مستقل يقتضى الاعتراف بالمصالح الاجتماعية المختلفة والمتشعبة ويتطلب اعادة بناء الحقل السياسي القائم على التنافس بين مختلف القوى الموجودة ،كما يستوجب حضور القواعد التي يحترمها الجميع وحسب ج ، لوك يتأسس المجتمع المدني انطلاقا من انتصار القانون على الذاتيات³³.

ختاما ،يرتبط تطور ومستقبل المجتمع المدني العربي بحجم ومساحات التعبير في فكر وممارسة النظام السياسي العربي ،وبمساحة الحرية وحدود الممارسة الديمقراطية التي يتيحها لقوى وتنظيمات المجتمع بتشكيلاتها المختلفة ،ولن يتحقق التغير الحقيقي في المنطقة العربية إلا عندما يتحول وعي المواطنين بالوطن على انه وطن الكافة ،وان امور الدولة شأن عام يخصهم جميعا³⁴.

المطلب الثاني :الاعلام و تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

تعكس كل منظومة إعلامية طبيعة نظام الحكم السائد في الدول العربية المتسلطة ، حيث توصل كل من المفكران جنشر ومورجان في دراستهم حول الاعلام في الدول العربية ،أن الطبقة الحاكمة في هذه النظم تسعى الى التحكم في تدفق المعلومات الاساسية الى الجمهور العام باستخدام طرق و اساليب متشابهة الى حد كبير وتقوم الاجهزة الحكومية في هذه النظم بالسيطرة والرقابة والاشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية وتحفيز الرقابة الذاتية وتعطى في كثير من المناسبات توجيهات ورسائل بالموضوعات التي تنشر اولا تنشر ،ربما يحظى بالاهتمام او بما يقلل من اهميته والهدف من كل هذه السلوكات هو الحفاظ على استمرار هذه النظم في السلطة³⁵.

كما تقدم الدكتور محمد مريني في موضوع وسائل الاتصال وعلاقاته بالحراك العربي بمداخلة عنوانها "وسائل الاتصال في العالم العربي بين الفضاء العمومي والفضاء الاتصالياتى" ،وخلص الى وجود علاقة وطيدة بين وسائل

الاتصال والديمقراطية ادت دورا مهما في الثورات العربية بالنظر الى مجموعة من الاعتبارات (الانفلات من الرقابة، الحرية في التعبير ...) والى كون الوسائط تتيح نوعا من الافتراضية التي تمكنها من سرعة الانتشار.³⁶

ولتحرير الاعلام من هيمنة النظم السلطوية العربية وتفعيل دورها في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي يمكن اتباع استراتيجية تقوم على توفير اطار قانوني يضمن استقلالية وحرية وسائل الاعلام مثل عدم متابعة الصحفيين بالقانون الجنائي وذلك من أجل تطوير ممارسة المهنة وحرية الاعلام³⁷، وكذا فتح المجال امام الخواص للاستثمار في قطاع الاعلام، وإعادة النظر في قطاع الاشهار وتوزيعه ضمانا لكسر الاحتكار، والتعامل الموضوعي بنفس القدر مع كل وسائل الاعلام سواء كانت تقليدية او جديدة، ضف الى صياغة ميثاق اخلاقي جديد لمهنة الصحافة بما يتماشى مع التطورات الحديثة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال من جهة ومع القيم الاخلاقية التي تحدد علاقة الشركاء، الى جانب ضرورة التزام وسائل الاعلام بنشر قيم الديمقراطية وتوعية الرأي العام بحقوقه وواجباته في هذا الخصوص، وكذا تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تشويه، كما يجب تنظيم البيئة الافتراضية لشبكات التواصل الاجتماعي من خلال نصوص قانونية تفرض احترام الخصوصية، إنشاء أدوات رقابة في ايدي مستخدمين افراد وليس في ايدي الحكومات (مثلما الحال في المواد غير الاخلاقية³⁸).

كما يجب تفعيل الشراكة بين المجتمع المدني و الاعلام، فالإعلام الفعال الذي يفرز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الاعلام الذي يستند الى مجتمع مدني فعال والى قوة مضادة داخل المجتمع تعمل على افراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومون على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة وترشيد القرار³⁹.

المبحث الثالث: المقاربة السوسيولوجية و الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مداخل لتحقيق الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :

استكمالا لمسار الاصلاح الديمقراطي بالدول العربية لابد من تفعيل ثلاث مداخل اخرى وفق جملة من الخطوات، وتتمثل في المدخل السوسيولوجي (اقامة ثقافة جديدة سياسية)اولا، ومن ثم المدخل الاقتصادي والاجتماعي ثانيا .

المطلب الأول: قيام ثقافة سياسية جديدة أساس عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية .

كشف الربيع العربي أن اشكالية البناء الديمقراطي في الدول العربية تتجسد في غياب ثقافة سياسية ديمقراطية على اعتبار أن البناء الديمقراطي لا يتجسد فقط فيما هو مرتبط بالجانب المؤسساتي و الاجرائي ، وإنما ايضا بالبناء القيمي الديمقراطي، حيث برزت في الافق استعصاءات كبيرة في تغيير نمط الثقافة السياسية السائدة ، مما يصعب مهام الانتقال والتحول الديمقراطي في هذه الدول بفعل استمرارية الثقافة السلطوية ببعديها السياسي والمجتمعي⁴⁰، ونوع المنظومة الفكرية والموروث الاجتماعي culture، والصراعات بين مكونات شعوبها الدينية والطائفية و الإثنية وتفشي الفساد السياسي و الاداري... الخ، وهذه العوامل وغيرها كثيرة تشكل عراقيل في طريق

الانتقال من حكم الاستبداد الى النظام الديمقراطي⁴¹، ومع هذه المعطيات القائمة برزت الحاجة الى ضرورة الاستثمار في تغيير الثقافة السياسية العربية السائدة كمدخل أساسي للبناء الديمقراطي الجيد.

ولتحقيق مساهمة الثقافة السياسية في تفعيل الانتقال الديمقراطي هناك ثلاثة طرق رئيسية تتمثل في تغيير المعتقدات والمعارف عن افراد النخبة السياسية، و احداث تغييرات اوسع في الثقافة السياسية الجماهيرية، ثم احياء مبادئ و اولويات ديمقراطية في حالة كمون⁴².

ويحمل مهمة التغيير الثقافي الموجه عدد من المؤسسات اهمها المدرسة والحزب و ادوات الاتصال الجماهيري والجيش، والتي تعمل على الوقوف على تنشئة سياسية بواسطتها يتم ادخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى افراد المجتمع⁴³، ولا بد في هذا الصدد تجاوز مشكلة عدم الاتساق بين ما تقدمه الوسائل المختلفة للتنشئة السياسية، والذي قد يعود السبب فيها الى عدم الاستقرار المجتمعي أو السياسي، بما يعنيه من غياب ما يسمى بالاتفاق العام⁴⁴.

ان نشر الثقافة الديمقراطية يساعد على رفع مستوى ثقافة المشاركة السياسية المدعمة للانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية، التي تصنف بها المشاركة السياسية على انها ثقافة ضيقة وفقا للتصنيف الذي وضعه ألووند وفيربا، فالمشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشككية والموسمية، وعدم الفاعلية، اذ ان القرارات السياسية عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك الجماهير العربية مهمة اضعاف الشرعية الصورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج سلفا ويشار أيضا الى ان المشاركة السياسية في البلدان العربية هي مشاركة متقطعة لا تتخذ شكلا منتظما، بمعنى انها ترتبط أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الازمات منها بالمبادرات الفردية، بحيث يعود المواطن بعدها الى سلبيته، وبخاصة مع تواضع دور المعارضة الفعالة⁴⁵.

ولتجاوز ضعف المشاركة السياسية في الدول العربية لابد من التركيز على عملية التنشئة السياسية والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة، اذ لابد من ان يكون هناك مجتمع واعى ثقافيا ليفهم ويحدد اتجاهه ومن ثم يطبقه، بالإضافة الى السعي نحو الرخاء الاقتصادي الذي يجد من مستوى البطالة و تحسين مستوى معيشة الفرد ويقعنه بأهمية تغيير الثقافة السياسية من ثقافة سلبية الى ثقافة إيجابية، التي تعد العامل الأساسي والمحوري لعملية التحول الديمقراطي، ضف الى ذلك وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطي يمكن ان تنقل هذه القيادات بلدانها الى طريق تحديد اتجاههم الصحيح من خلال وجود سياسة حقيقية مبنية على اساس التداول السلمي للسلطة⁴⁶.

المطلب الثاني: الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مداخل لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي .

هناك صلة وثيقة بين الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن جهة تسهل التنمية الاقتصادية عملية الانتقال الديمقراطي حيث تقوم على توفرة الموارد وتنامي الثروات واتساع الامكانيات مما يوفر الفرص امام امكانية رفع الدخل وتحسين ظروف المعيشة⁴⁷، وإيجاد طبقة وسطى تمارس المشاركة السياسية وتساهم في خلق الممارسة الديمقراطية في الدول، كما تساهم التنمية الاجتماعية في نشر الثقافة الديمقراطية وفتح الحوار بين افراد المجتمع والقضاء على مختلف السلوكات المتطرفة، ومن جهة أخرى تمثل الديمقراطية الركن والشرط الأساسي

لتحقيق التنمية لأنها تربط العلاقة بين المشروعين التنمويين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه⁴⁸.

وبالعودة الى واقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية نجد أنها تعاني من اخفاق وضعف في هذه المجالات الثالث، ويرجع ذلك الى انه غالبا ما يتحول احتكار الانظمة السلطوية للجانب السياسي الى احتكار اقتصادي نظرا لسياسات التي تتبعها سلطات الاستبداد هي دائما سياسات فئوية تقود حتما كما تدل على ذلك الوقائع الى التخلف في المجالات كلها، لاسيما في مجال تطوير الاقتصاد وفي المجال الاجتماعي، وفي مجال الخدمات العامة، وفي مجال التعليم، وفي كل ما يتصل برفع مستوى المعارف وتحويلها في ميادينها كافة الى قوة مادية لصنع التقدم والعدالة في توزيع الثروة في ابواب انفاقها، وفي ظل هكذا سياسة تتسع رقة الفقر ويزداد عدد الفقراء، وتتلأشى الفئات الوسطى...، بالفساد والاستغلال والجريمة المنظمة وبكل انواع الموبقات وما اكثرها⁴⁹.

وعليه يشترط في تحقيق انتقال ديمقراطي في الدول العربية تحقيق نمو اقتصادي ينعكس ايجابا على الجانب الاجتماعي، ويكون ذلك برسم سياسات اقتصادية ناجحة تراعي اربعة جوانب، ويتعلق الجانب الاول بدعم استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السيطرة على العجز الحكومي ومستويات الدين، والمحافظة على انخفاض معدلات التضخم واستقرار معدلات الفائدة، وتضاف إلى هذه التحديات بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط مسؤولية إدارة الإنفاق الحكومي خلال دورات الازدهار السلمي، أما الجانب الثاني فيتعلق ببناء رأس المال البشري وتزويد المواطنين بالأدوات اللازمة للمنافسة في اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين من خلال خلق نظم تعليمية ديناميكية.

أما الجانب الثالث فيتعلق بتشجيع التجارة الدولية عن طريق رسم سياسات توسع الشرائح الاقتصادية التي تركز على الإنتاج الصناعي المخصص للتصدير وتدير معدلات الصرف بفعالية، وتزيل العوائق التي تعترض سبيل التجارة مثل التعريفات، والرسوم الجمركية، والتراخيص والحصص، الى جانب الاهتمام بالجانب الرابع والمرتبط بتحفيز المشروعات الخاصة عن طريق جملة من الخطوات لزيادة توليد فرص العمل في القطاع الخاص ولاسيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والإقلال من الإجراءات البيروقراطية المتشددة التي تعيق المشروع التجاري الخاص وتطبيق ممارسات مرنة للتوظيف وإنهاء الخدمة، والإقلال من الدعم المقدم للموالين سياسيا وللشركات التي تملكها الدولة، وزيادة الشفافية في معايير المشتريات للحد من معدلات الفساد.⁵⁰

أكد ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية سيساهم بشكل كبير في النهوض بالجانب الاجتماعي من خلال توفير حقوق المواطن في حياة كريمة تضمن له متطلباته من رفع المستوى المعيشي وتوفير السكن والتعليم ومحاربة الأمية بهدف تنمية المورد البشرية التي هي أساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى الاهتمام بالصحة والحد من الطبقة والقضاء على ظاهرة الفساد والرشوة، وكذا العمل بموازاة ذلك من أجل القضاء على الأمية والتهميش الاجتماعي فالعوز وصعوبة الحياة المعيشية يشكلان عائقا من عوائق الديمقراطية بشكل عام ومن عوائق المواطنة المتساوية بوجه خاص، فالفقير يهتم بتوفير الخبز له ولعائلته قبل ان ينضم الى حزب سياسي او ان يمارس حق الاقتراع او الانتخاب⁵¹.

ولتحقيق هذا التطور الاجتماعي لابد ان تحافظ الانظمة العربية على دور الدولة في الجانب الاجتماعي ويمكن تقديم صورة تقريبية كما نقلها رضا عن غونار ميردال، تضمنت وضع التشريعات الهادفة الى تحقيق المساواة بين المواطنين وتحسين ما هو متوفر منها، وتمديد حقوق المواطنة الى جماعات الاطراف التي ما تزال محرومة منها بالإضافة الى زيادة الخدمات التربوية والاجتماعية الموجهة نحو الارتقاء بالمستويين الثقافي والصحي الفاعلين في عملية الانتاج، وكذا العمل على تحقيق الاستقلال الثقافي وفتح آفاق العالم أمام النخبة المثقفة وتوسيع حدود الثقافة الحديثة أمام المحرومين منها .

الى جانب تطوير طرق الانتاج الزراعي من اجل توفير الامن الغذائي وزيادة الحركة التعاونية وتنمية المجتمعات الصغرى، تشجيع الصناعات الحديثة وتطوير القوى البشرية العاملة فيها، مع الاهتمام بتحسين وسائل النقل برا وبحرا وجوا لتسيير حركة المواد الخام والمنتجات بين أصقال الاقليم الواحد وبين بقية الاقطار، وكذا الاهتمام بنشر وسائل المواصلات او التواصل السريع مثل التلكس والفاكس والراديو وكل ما يعين على متابعة تفجر المعلومات في العالم الحديث⁵² .

وهذا كله لن يتحقق إلا في ظل وجود قضاء عادل يقوم على تطبيق القانون وإقرار المسائلة والمحاسبة للجميع على قدم المساواة خاصة في ظل تفشى ظاهرة الفساد الوبائية في الدول العربية، حيث في تقرير منظمة الشفافية الدولية عن مؤشرات مدركات الفساد للعام 2017، احتلت عشرة دولة من الدول العربية العشرين التي شملها المسح مراتب ادنى من الوسط الحسابي العالمي، وهو 43 (على سلم يتراوح بين صفر و مئة)، وفي دراسة مسحية اجرتها مؤسسة كارينغي في العام 2016، اعرب مائة من قادة العرب عن اعتقادهم بأن الفساد هو التحدى الثانى في المنطقة بعد النزعة السلطوية مع مواصلة عملية التنوير والتثقيف... كل هذه المسائل ستؤدى فعلا الى تطوير مبدأ المواطنة المتساوية، وبالتالي ستؤدى الى انعاش الحياة الديمقراطية العامة⁵³ .

مما سبق، يلعب كل من المدخل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي دورا هاما ومتكاملا في عملية تحقيق الانتقال الديمقراطي بالإضافة الى المداخل واليات السابقة الذكر، لذا لابد من الاهتمام بتفعيلها، حيث ان المدخل الثقافي يقوم على المساهمة في وضع ونشر الافكار والمبادئ الديمقراطية، اما المدخل الاقتصادي والاجتماعي فيعمل على توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية المواتمة والمشجعة على تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي .

خاتمة :

نخلص في الاخير ، أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ترتبط بتفعيل مقاربة شولية تحتوى على جملة من المداخل والآليات المختلفة والمتكاملة، التي تحتوى على العديد من الحلول للمعيقات النظرية والممارساتية التي حالت وتحول دون تحقيق عملية الانتقال في الدول العربية من جهة كما تضح جملة من الخطوات التي يمكن اعتمادها من قبل الدول العربية لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي بها .

وتبدأ عملية الاصلاح في الدول العربية بتجديد الفكر السياسي العربي الاسلامي أولا ثم احداث اصلاح سياسي وقانوني ومؤسسي مع مواكبة ذلك بتجديد الثقافة السياسية وتفعيل دور آليات المجتمع المدني و الاعلام و من ثم القيام بإصلاح اقتصادي واجتماعي .

ان انتاج فكر سياسي جديد يوائم الخصوصية العربية ويستجيب للضرورة الاجتماعية والتاريخية للدول العربية هو الاساس قبل البدء بعملية الاصلاح السياسي، وهذا يتطلب عمل متواصل وتدرجي من قبل المفكرين والمنظرين للخروج بنموذج نظري ينحت المفاهيم السياسية الرئيسية و يوائم البيئة العربية ويخرج من مشكلة الأغاليط المنهجية وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة .

ومن ثم يأتي تفعيل مدخل الاصلاح السياسي بإجراء اول خطوة تتمثل في احداث تعاقد سياسي يعكس ارادة الاطراف السياسية ويؤسس لمبادئ الديمقراطية، ويأتي بعده احداث اصلاح قانوني يعالج الفجوة الموجودة بين الهيكل القانوني والواقع، ومن ثم الاهتمام بالإصلاح المؤسسي يضمن أداء قوي للديمقراطية .

ان تفعيل المدخل المعيارى يضمن الآليات وتدابير لتنزيل نظرية البناء الديمقراطي (الجانب الاجرائي والمؤسساتي)، فإن استمرارية هذه الاصلاحات وضمان عدم تراجعها و اخفاقها يرتبط بنشر وتكريس قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، وهنا لابد من الوضع في الحسبان بأن قابلية البنى السياسية للتغيير اعلى قابلية من البنى الفكرية، التي تستغرق وقتا اطول في عملية التغيير .

كما يجب استكمال عملية الاصلاح الديمقراطي من خلال الاهتمام بإصلاح الجانب الاقتصادي والاجتماعي، غير ان الاصلاح السياسي يأتي بوتيرة اسرع من عمليات الاصلاح في المداخل الاخرى، ثم يأتي الاصلاح الاقتصادي ولكن بايقاع ابطأ من الاصلاح السياسي، اما المجال الفكرى و الثقافى والاجتماعي فيأخذ زمنا اطول قد يستغرق جيلا او جيلين .

بالإضافة الى ما سبق، لابد من تفعيل آليات المجتمع المدني و الاعلام، فالمجتمع المدني يمثل همزة الوصل بين النظام السياسي والمواطنين، أما الإعلام فيعتبر واسطة تواصل أساسية مع الجمهور وقواعد العمل الوطنى ونمط إنتاج للخطاب السياسي .

قائمة المراجع

الكتب :

1. محمد حسن العامري، عبد السلام محمد السعدى، الاعلام والديمقراطية في الوطن العربي، العربي للنشر والتوزيع، دون دار نشر ، دون تاريخ نشر .
2. عبد الاله بلقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2007 .
3. عبد الله حمودة، وعي المجتمع المدني بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، دار تونقال، المغرب، ط1، 1998 .
4. محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي المغرب، ط1، 199 .
5. محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي الاسئلة الحاضرة والاجوبة الغائبة، الدار البيضاء، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط1، 1998 .
6. جمال محمد السيد ضلع، قضايا الاصلاح السياسي كمدخل لاعادة بناء الدولة في افريقيا، الدار الجامعية، ليبيا، 2008 .
7. علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، مركز المحروسة، القاهرة، 2004 .
8. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997 .
9. عباس مراد علي، ديمقراطية عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007 .

10. محمد نصر مهنا ، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2005
11. علي الدين هلال ، مسعد نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط3 ، 2005 .
12. محمد فهم درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2010 .

المقالات :

1. محمد ازمط ، الديمقراطية بالمغرب المعاصر تطورا وممارسة ، مجلة العلوم القانونية ، المغرب ، العدد 12
2. باقر النجار ، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج الى اصلاح ، ندوة المجتمع المدني ودوره في الإصلاح ، 21-22 يونيو (حزيران) ، 2004 ، الاسكندرية ، 21-22 يونيو (حزيران) 2004 .
3. عبد اللطيف باكور ، دستور 2011 وسؤال الانتقال الديمقراطي . المجلة المغربية للسياسات العمومية ، العدد (08) ، صيف 2012 .
4. عبد الله بلقزيز ، السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة ، مجلة شؤون عربية ، عدد 146 ، صيف 2011 .
5. أسماء صالح ، جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي . المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 .
6. رؤى لؤي عبد الله ، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات . المجلة السياسية الدولية ، العدد 35-36 ، 2007 .
7. علي ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2007 .
8. فاتح سميج عزام ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و اسس التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2006 .
9. مروة كريم و اخرون ، أزمة البديل الديمقراطي العربي تطبل عمر الأنظمة الاستبدادية ، مداخلة في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة ، مؤسسة الانتشار العربي ، برلين ، 03-12-2005 .
10. محمد كعبش ، اصلاح العقل السياسي عند محمد الجابري ، المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، المجلد 3 ، العدد 10 ، 2002

المواقع الالكترونية :

1. عمر السنوسي ، الثقافة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربي ، 20-09-2022 ،
https://www.mominoun.com 12:00
2. محمد الطلاوي ، معايير الانتقال الديمقراطي ، مداخلة في المؤتمر السنوي الرابع للانتقال الديمقراطي الاسس والاليات ، 13/14/15 ابريل 2018 ، اسطنبول ، (01-08-2022) ، 16:30
https://www.youtube.com/watch?v=J900jI9eup8
3. جهاد اليازجي و اخرون ، الاقتصاد السياسي العربي مسارات نحو النمو العادل ، 09-08-2022 ، 12:45
https://carnegie-mec.org.
4. لبنى بن البوعزيزي ، الفكر الاصلاحى العربي التأويل والمفارقة ، 20-08-2022 ، 11:37
https://www.mominoun.com
5. محمد عادل شريح ، الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد ، 25-08-2022 ، 17:30
https://www.dohainstitute.org.
6. عثمان الزباني ، تحديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في الدول العربية ، 01-09-2022 ، 14:35
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.htm

7. يحياوي يوسف ، تقرير عن الندوة العلمية بعنوان اشكالية البناء الديمقراطي في الدول العربية في زمن التحولات ، 30-08-

2022 ، 15:20

file:///C:/Users/Compac/Downloads/mustaqbal_422_yousef_alahyawi.pdf

8. رشيد العواد ، الاعلام المغربي ... هل يستطيع الصمود امام تحديات تواجهه ؟ 04-01-2019 ، 16:19

<https://blogs.aljazeera.net>

الهوامش:

¹ لبنى بن البوعزاوي ، الفكر الاصلاحى العربى المعاصر ، التأويل والمفارقة ، 20-08-2022 ، 11:37

<https://www.mominoun.com>

² نفس المرجع

³ نفس المرجع

⁴ محمد عادل شريح ، الثورات العربية وملامح الفكر السياسى العربى الجديد ، 25-08-2022 ، 17:30

<https://www.dohainstitute.org>

⁵ أسماء صالحى ، جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربى ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، ص 155

⁶ لبنى بن البوعزاوي ، مرجع سابق .

⁷ أسماء صالحى ، مرجع سابق ، ص 158 .

⁸ محمد الطلاي ، معايير الانتقال الديمقراطي ، مداخله في المؤتمر السنوى الرابع الانتقال الديمقراطي الاسس و الاليات ، 13/14/15 ابريل 2018

اسطنبول ، (01-08-2022) ، 16:30

<https://www.youtube.com/watch?v=J900jI9eup8>

⁹ محمد كعبش ، اصلاح العقل السياسى عند محمد الجابري ، المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات ، المجلد 3 ، العدد 10 ، 2002 ، ص 54.

¹⁰ لبنى بن البوعزاوي ، مرجع سابق .

على عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدنى قراءة اولية ، المحروسة ، القاهرة ، ط 1 ، 2004 ، ص 52 .¹¹

¹² عبد اللطيف باكور ، دستور 2011 وسؤال الانتقال الديمقراطي ، المجلة المغربية للسياسات العمومية ، العدد 08 - صيف 2012 ، ص

90

¹³ عثمان الزباني ، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربى ، 01-09-2022 ، 14:35

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.htm>

¹⁴ عبد اللطيف باكور ، مرجع سابق ، ص 89 .

¹⁵ محمد ضريف ، المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسى ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى المغرب ، ط 1 ، 1996 ، ص

131.

عبد الاله بلقزيز ، في الاصلاح السياسى والديمقراطية ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، 2007 ، ص 82 .¹⁶

¹⁷ محمد ازملاط ، الديمقراطية بالمغرب المعاصر تطورا وممارسة . مجلة العلوم القانونية ، العدد 12 ، دون تاريخ نشر . ص 127 .

نفس المرجع ، ص 78 ، 79 .¹⁸

نفس المرجع ، ص 81 .¹⁹

²⁰ جمال محمد السيد ضلع ، قضايا الاصلاح السياسى كمدخل لإعادة بناء الدولة في افريقيا ، الدار الجامعية ليبيا ، 2008 ، ص 67 .

²¹ محمد ضريف ، الحقل السياسى المغربى الاسئلة الحاضرة والاجوبة الغائبة ، الدار البيضاء ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى ، ط 1 ، 1998 ،

ص 141 .

²² محمد نصر مهنا ، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، 2005 .، ص 468 ، 467

عبد الاله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 85²³

- ²⁴ باقر النجار ، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج الى اصلاح ، ندوة المجتمع المدني ودوره في الاصلاح ، الاسكندرية ، 21 - 22 يونيو (حزيران) ، 2004 ، ص 56 .
- ²⁵ نفس المرجع ، ص 65 .
- ²⁶ على ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2007 ، ص 186 .
- ²⁷ نفس المرجع ، ص ص 183 ، 184 .
- ²⁸ نفس المرجع ، ص 185 .
- ²⁹ باقر النجار ، مرجع سابق ، ص 62 .
- ³⁰ على ليلة ، مرجع سابق ، ص 187 .
- ³¹ نفس المرجع ، ص 189 .
- ³² محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 469 .
- ³³ عبد الله حمودي ، وعي المجتمع بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي) ، دار توبقال ، المغرب ، ط 1 ، 1998 ، ص 133 .
- ³⁴ باقر النجار ، مرجع سابق ، ص 65 .
- ³⁵ محمد حسن العامري ، عبد السلام محمد السعدى ، الاعلام والديمقراطية في الوطن العربي ، العربي للنشر والتوزيع ، دون بلد نشر ، دون تاريخ نشر ، ص 168، 169 .
- ³⁶ يحياوي يوسف ، تقرير عن الندوة العلمية بعنوان اشكالية البناء الديمقراطي في الدول العربية في زمن التحولات ، 30-08-2022 ، 15:20 file:///C:/Users/Compac/Downloads/mustaqbal_422_yousef_alahyawi.pdf
- ³⁷ رشيد العواد ، الاعلام المغربي ... هل يستطيع الصمود امام تحديات تواجهه ؟ 04-01-2019 ، 16:19 <https://blogs.aljazeera.net>
- ³⁸ محمد حسن العامري ، عبد السلام محمد السعدى ، مرجع سابق ص 175 .
- ³⁹ نفس المرجع ، ص 6 .
- ⁴⁰ عثمان الزباني ، مرجع سابق .
- ⁴¹ عمر السويني ، الثقافة السياسية و اشكالية الانتقال الديمقراطي رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربي ، 20-09-2022 ، 12:00 <https://www.mominoun.com>.
- ⁴² نفس المرجع .
- ⁴³ على الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط 3 ، 2005 ، ص 122 .
- ⁴⁴ نفس المرجع ، ص 131 .
- ⁴⁵ عبد الله بلقزيز ، السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة ، مجلة شؤون عربية ، عدد 146 ، صيف 2011 ، ص 128 .
- ⁴⁶ رؤى لؤي عبد الله ، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 35-36 ، 2007 ، ص 113 .
- ⁴⁷ محمد فهم درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 269 .
- ⁴⁸ على عباس مراد ، ديمقراطية عصر العولمة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 1 ، 2007 ، ص 132 .
- ⁴⁹ مروة كريم و آخرون ، مروة كريم و آخرون ، أزمة البديل الديمقراطي العربي تطيل عمر الأنظمة الاستبدادية ، مداخل في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة ، مؤسسة الانتشار العربي ، برلين ، 03-12-2005 ، ص 61 .
- ⁵⁰ جهاد اليازجي و آخرون ، الاقتصاد السياسي العربي مسارات نحو النمو العادل ، 09-08-2022 ، 12:45 <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162>
- ⁵¹ عبد اللطيف باكور ، نفس المرجع ، ص 97 .
- ⁵² ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1997 ، ص 227 .
- ⁵³ جهاد اليازجي ، مرجع سابق .